المنهج الإسلامي في الإنتاج

دكتور/ محمد عبد الحليم عمر(*)

مقدمـــــــة

لقد خلق اللَّه عز وجل الإنسان ليحيا، وأمده بوسائل الحياة العديدة ممثلة في الأرض بما فيها من نبات وحيوان ومعادن **{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}**(١) ليستمد منها احتياجاته من قوت وسكن وملبس "ولم يخلق اللَّه القوت والمسكن والملبس مصلحا بحيث يستغنى عن صنعة الإنسان فيه"(٢) لذلك حدثت الحاجة إلى قيام الإنسان بنشاط الإنتاج لتهيئة وإعداد الطيبات التى خلقها اللَّه له لإشباع حاجياته، وإذا كانت كل الأفكار الاقتصادية قديمة وحديثة تتفق مع الإسلام في أهمية الإنتاج فإن الاختلاف بينهما يتحدد في أهدافه وضوابطه وأسلوبه، فالإسلام بصفته ديناً ونظاماً حضارياً له رؤيته المستقلة والمتميزة لتنظيم السلوك الإنتاجي وظهر ذلك جلياً وفي سبق واضح في الآتي:

- النصوص الدينية –قرآنا وسنة– التي تناولت تنظيم الإنتاج والارتقاء به إلى درجة العبادة.

(*) أستاذ المحاسبة مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

(١) سورة البقرة ـ الآية ٢٩ .

(٢) الإمام الغزالي "إحياء علوم الدين" نشر مصطفى الحلبي بمصر- ١٩٣٩ ج٣ ص ٢٢٠ .

- اتباع المسلمين الاوائل لما جاء في هذه النصوص أثمر نجاحا اقتصاديا باهرا ساند الحضارة الإسلامية، ذلك أن الأمة العربية[1] في زمن الرسول ﷺ انطلقت من نقطة الصفر من حيث الامكانيات حيث لم يكن لديها شئ للاضطلاع بمهماتها الجسيمة في مجال الدعوة والدولة، ولكن الواقع أثبت وبالامكانيات البسيطة التى بيديها أنها قادرة على تنفيذ خططها في كافة المجالات.

وإذا كان المسلمون الأوائل قد نجحوا وبالامكانيات البسيطة في بناء حضارتهم بكل جوانبها دينية وسياسية واقتصادية وأجتماعية والتى ارتفعت بهم عاليا وأفادت البشرية جمعاء، فإن ذلك كان بسبب تمسكهم بالدين وهديه، وحينما أعرض مسلمو اليوم عن هذا الهدى واعتمدوا في بناء حياتهم على الأفكار المستوردة البعيدة عن هدى الدين تخلفوا حضاريا واقتصاديا. "لذلك فإن المخرج الوحيد لهم من ربقة هذا التخلف هو العودة إلى هدى اللّه حتى ينتفي التناقض الواقعين فيه بين ما يؤمنون به وهو الدين الإسلامي وبين ما يحكم سلوكهم وهى الأفكار غير الإسلامية.

ومن واجبات المفكرين المسلمين أن يبرزوا الأفكار الإسلامية في جميع المجالات ويضعوها سهلة أمام المنفذين حتى يمكن الأخذ بها وبذلك يتفق الفكر مع التطبيق.

وفي هذا البحث احاول أن أقدم صورة أجمالية للأفكار الإسلامية التى تحكم السلوك الإنتاجي، أهدافه وضوابطه وأساليبه بشكل يبرز موقف الإسلام

(١) مالك بن نبى -المسلم في عالم الاقتصاد- دار الشروق- ١٩٧٨ ص ٧٢.

من هذه الوظيفة الاقتصادية الهامة التى هى وسيلة التنمية المنشودة وأساس لها في الوظائف الاقتصادية الرئيسية من استثمار وتوزيع واستهلاك.

وسوف تنتظم خطة البحث في الموضوعات التالية:

المبحث الأول: الواقع الإنتاجي في الدول الإسلامية المعاصرة.

المبحث الثاني: مفهوم الإنتاج وأهميته وأهدافه من منظور إسلامي.

المبحث الثالث: ضوابط الإنتاج في الإسلام.

المبحث الرابع: تنمية عناصر الإنتاج في الإسلام.

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

المبحث الأول

الواقع الإنتاجي في الدول الإسلامية المعاصرة

مقدمـــــــة:

من المعروف أن أهمية البحث تنبع من أهمية المشكلة التى يتناولها بالدراسة، وأن اى مشكلة لها أسباب وتنتج عنها آثار ضارة، وبالتعرف على الأسباب يمكن الاقتراح بعلاج المشكلة وتلافى آثارها، والواقع يؤكد أن الدول الإسلامية تعانى من مشكلات عديدة في الإنتاج، لذلك فإننا في هذا المبحث سوف نحاول التعرف على هذه المشكلات –آثارها وأسبابها – وفي المباحث التالية سوف نحاول اقتراح العلاج لها ممثلاً في المنهج الإسلامي.

أما الآثار فيمكن التعرف عليها من التخلف الإنتاجي لهذه الدول هذا التخلف الذي يمكن الاستدلال عليه ببيان الوضع الإنتاجي بالأرقام والاحصائيات وذلك في الفقرة الأولي من هذا المبحث، ثم نتعرف على الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع في الفقرة الثانية:

أولا: الوضع الإنتاجي في الدول الإسلامية المعاصرة:

أن الواقع يؤكد أن دول العالم الإسلامي المعاصرة تقع في مؤخرة دول العالم اقتصاديا، وتتسم اقتصادياتها بالتخلف وتعتمد في إشباع حاجيات أفرادها ليس على الناتج المحلي وإنما على ناتج الدول الأخرى، ويمكن التدليل على صدق هذه المقولة بالأرقام والاحصائيات وفقا للمعايير المتعارف عليها لقياس مدى تقدم أو تخلف الدول كما يتضح من الآتي:

أ- من حيث موقع دول العالم الإسلامي في التصنيف الاقتصادي لدول العالم:

جرى العرف الاقتصادي على تصنيف دول العالم من حيث مؤشرات التقدم بحسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالي، إلى المجموعات التالية(١):

المجموعة الأولي: منخفضة الدخل وهى ستون دولة (نصيب الفرد فيها من الناتج يتراوح بين ٧٦٥، ١٩٩٥ دولار في السنة) منها ٢٦ دولة إسلامية هى: (موزمبيق- تشاد- سيراليون- بنجلاديش- أوغندا- غينيا بساو- مالي- اليمن- بنين- زامبيا- باكستان- موريتانيا- أذربيجان- غينيا- السنغال- الكاميرون- البانيا- أفغانستان- البوسنة والهرسك- الصومال- السودان- المالديف- جزر القمر- طاجكستان- النيجر- بوركينا فاسو).

المجموعة الثانية: متوسطة الدخل وهى ٨٩ دولة منها ٢١ دولة إسلامية هى (مصر- تركمستان- سورينام- ليبيا- أندونيسيا- المغرب- سوريا- كازخستان- الاردن- الجزائر- تونس- جيبوتي- لبنان- تركيا، وهذه دول ذات الدخل المتوسط الأدنى حيث يتراوح نصيب الفرد ما بين ٧٦٦ ، ٣٠٣٥ دولار في السنة) ثم (الجابون- ماليزيا- العراق- فلسطين- إيران- عمان- السعودية، وهى الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى) ويتراوح نصيب الفرد فيها ما بين ٣٠٣٦، ٩٣٨٥ دولار في السنة فأكثر).

---

(١) تقرير البنك الدولي عن التمييز في العالم ١٩٩٧ - ترجمة ونشر مؤسسة الأهرام، التقرير السنوى للبنك الإسلامي للتنمية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨/١٩٩٧ .

المجموعة الثالثة: وهى الدول ذات الدخل المرتفع وهى ٥١ دولة منها ٥ دول إسلامية هى: (الكويت- الإمارات- البحرين- بروناى- قطر) ويتراوح نصيب الفرد فيها ٩٣٨٦ دولار في السنة فأكثر.

ومن ذلك يتضح أن غالبية الدول الإسلامية تقع في عداد الدول المتخلفة، فعدد الدول الإسلامية ٥٢ دولة منها دول تعتبر فقيرة متخلفة وهى ٤٠ دولة و ١٢ دولة تعتبر غنية في الدخل منها ٥ دول ذات دخل مرتفع، ٧ دول ذات دخل متوسط في حده الأعلى وهذا الارتفاع بسبب عائدات البترول فقط.

ب- من حيث مقاييس الإنتاجية:

أن وضع الدول الإسلامية ضمن مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا كما سبق ذكره يأتي بالدرجة الاولي نتيجة للتخلف الإنتاجي لها، هذا التخلف الذي يمكن التعرف عليه أيضا من بعض المعايير المتعارف عليها لقياس التخلف الإنتاجي وهى:

١- ضعف الهيكل الإنتاجي:

ويستدل عليه بالتوزيع النسبي للأنشطة الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة- صناعة- خدمات) حيث جرى العرف الاقتصادي الحاضر على اعطاء الصناعة خاصة التحويلية منها الأهمية النسبية الكبرى في النشاط تليها الخدمات ثم الزراعة، وكلما أختلت هذه الأهمية النسبية كلما أتسم الاقتصاد بالتخلف وبالنظر في الاحصاءات التى توضح ذلك يتبين أن غالبية الدول الإسلامية تعاني من خلل في هياكلها الإنتاجية يتمثل هذا الخلل في تدني نسبة الصناعة إلى باقي الأنشطة وتزايد

نسبة الخدمات غير الإنتاجية وكذا الزراعة. ففي مجموعة الدول الصناعية المتقدمة تتراوح نسبة مساهمة الصناعة (التحويلية) بين ٢٩% إلى ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي(١).

أما بالنسبة للدول الإسلامية فإن الوضع فيها بالنسبة لهيكل الناتج يتحدد فيما يلي(٢):

١- ٢٤ دولة منها يمثل النشاط الخدمي فيها ما بين ٣٤% ، ٦٥% من الناتج المحلي الأجمالي ويمثل أكبر القطاعات الإنتاجية فيها.

٢- ١٨ دولة منها يعد النشاط الزراعي فيها أهم قطاعات الإنتاج حيث يمثل ما بين ٢٣% ، ٥٦% من الناتج المحلي الأجمالي.

٣- ١٠ دول منها يعد نشاط الصناعة فيها أكبر قطاع ولكن يلاحظ أن فيها حوالي ٨ دول الصناعة الأساسية فيها استخراج البترول بينما لم تمثل الصناعة التحويلية على مستوى جميع دول العالم الإسلامي سوى نسبة تتراوح بين صفر، ٢٣% .

وبذلك يتضح أن جميع الدول الإسلامية تقل فيها نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي عما يسود في الدول الصناعية المتقدمة رأسمالية واشتراكية.

(١) تقرير البنك الدولي للتنمية عام ١٩٩٧ مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

٢- انخفاض مستوى الناتج المحلي:

يمكن التعرف على ذلك بمقارنة الناتج المحلي الأجمالي في عدد ٣٥ دولة إسلامية التى تتوافر عنها بيانات عام ١٩٩٧ حيث بلغ الناتج ٨١٨ مليار دولار.

وهو يمثل ٧٤% من ناتج دولة واحدة فقط من الدول المتقدمة وهى انجلترا (١١٠٥ مليار دولار) ويصل مجموعه إلى ١٠% من الناتج في الولايات المتحدة الامريكية (٦٩٥٢ مليار دولار) ويبلغ ١٦% من ناتج اليابان (٥١٠٨ مليار دولار)، هذا في نفس الوقت الذي تتزايد فيه عوامل الإنتاج في الدول الإسلامية من موارد بشرية ومساحات أراضي، حيث يبلغ سكان الدول الإسلامية حوالي ١.٢٥٠ مليار نسمة وهو يمثل أكثر من عشرة أمثال سكان اليابان وقرابة ٢١ مثل سكان انجلترا وحوالي ثلاثة أمثال سكان الولايات المتحدة، كما أن المساحة التى يشغلونها تمثل ثلاثة أضعاف مساحة الولايات المتحدة ومرة وخمس من مساحة الاتحاد السوفيتي.

ويظهر أثر هذا الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي حسبما بيناه في فقرة سابقة.

جـ- بالنسبة لمعيار الاعتماد على الدول الأخرى (الصادرات والواردات):

من الملاحظ أن غالبية الدول الإسلامية تعتمد على الدول الأخرى في إشباع حاجيات أفرادها من المنتجات، والاعتماد على الغير في حد ذاته أمر لا غبار عليه فإن الدولة مثل الإنسان لا تكتفي بنفسها، ولكن مكمن الخطورة هنا في تزايد الاعتماد على الغير ممثلا في تزايد الواردات عن الصادرات وبما ينتج عنه من مديونية وعجزا في الميزان التجاري، وبالنظر في

الاحصاءات العالمية[1] توجد أربع عشرة دولة إسلامية فقط من بين ٥٢ دولة، تزيد فيها الصادرات عن الواردات مع ملاحظة أن الصادرات في أغلبها تتمثل بالدرجة الأولي في البترول وبعض المواد الأولية، أما في باقي الدول الإسلامية وعددها حوالي ٣٨ دولة فإن نسبة الواردات فيها إلى الصادرات تتراوح بين ١٧٩% و ٧٠٠% .

هذا مع مراعاة أن نسبة الصادرات من المواد الأولية تتراوح بين ٣٧% و ١٠٠% من أجمالي الصادرات، ونسبة الصادرات من السلع المصنعة تتراوح بين صفر% ، ٦٣% فهى لثلاثة دول فقط فوق ال ٥٠% ولتسع دول من ٢٠% إلى ٥٠% ولثلاث دول من ٥% إلى ٢٠% ، ولخمس عشر دولة من صفر% إلى ٥% . وعلى الجانب الآخر فإن الواردات من السلع الأولية لا تزيد عن ٥٠% في دولة واحدة وباقي الدول بين ١٥% و ٤٥% .

وبالنسبة للواردات من السلع المصنعة فإن ذلك يظهر مدى اعتماد العالم الإسلامي على الغير في اشباع حاجات أفراده من هذه السلع إذ تتراوح النسبة بين ٥٠% و ٨٥% من جملة الواردات لجميع الدول، ولو أن هذا الاعتماد كان على دول من نفس المجموعة الإسلامية لهان الأمر ولكن يلاحظ بصفة عامة أن اتجاه الدول الإسلامية للتجارة مع بعضها متدني إلى حد كبير حيث لا تزيد صادرات الدول الإسلامية إلى بعضها البعض من

(١) تقرير البنك الإسلامي للتنمية عام ١٤١٨هـ مرجع سابق.

٩.٥% عام ١٩٩٦ بينما التجارة البينية بين الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم تمثل حوالي ٩١.٥% .

ونتيجة لاعتماد الدول الإسلامية على الدول الأخرى فإن حجم الديون فيها يزيد بمعدل كبير بالنسبة لغالبيتها فباستثناء دول البترول نجد أن أجمالي ديون الدول الإسلامية حوالي ٥٨٩.٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٨ وهى تعادل نسبة ٤٠% من أجمالي الناتج المحلي لهذه الدول ويلحق بها خدمة الدين (الفوائد والأقساط المستحقة) باعتبارها مقياسا لعبث المديونين حيث وصلت إلى نسبة ٢٦.٦% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وفي بعض الدول تتراوح النسبة بين ٣٤.٥% و ١٢٠.٩% وتبلغ الفوائد الربوية التى تدفع على هذه الديون حوالى ٣٣% من صادراتها.

كما أن لزيادة الاعتماد على الدول الخارجية أثرا آخر في العجز المزمن في الميزان التجاري لأغلب الدول الإسلامية.

د- تخلف الفن الإنتاجي:

لقد بات من المؤكد ضرورة اعتماد الإنتاج على التكنولوجيا التى تعمل على تحسين وتطور الإنتاج في أفضل صورة، والتكنولوجيا ببساطة هى استخدام نتائج البحث العلمي في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب وجود مؤسسات بحثية وجهات قادرة على استخدام نتائج هذه الأبحاث وتطويرها، ويتسم الإنتاج في الدول المتخلفة عموما والدول الإسلامية تشكل حيزاً كبيراً منها، بتخلف الفن الإنتاجي فيها لعدم امكانية استخدام تكنولوجيا حديثة في عمليات الإنتاج وهذا ناتج من عدم الاهتمام بالبحث العلمي حيث تشير الاحصاءات إلى أن ٩٠% من المجتمع العلمي في الدول المتقدمة، ١٠% في

الدول المتخلفة، كما تشير الاحصاءات إلى أن نسبة ٣٦% من الطلاب في الجامعات العربية يدرسون في مجال العلوم المتصلة بالتكنولوجيا، ٦٤% يدرسون في مجالات العلوم الإنسانية، وفي مجال الانفاق على البحوث العلمية والتنمية التجريبية في الدول العربية تتراوح النسبة بين ٠.١% ، ٠.٥% من الناتج المحلي الإجمالي ويصل نصيب الفرد من الانفاق على هذه البحوث في البلاد العربية من دولار واحد إلى دولارين، بينما يصل في الدول المتقدمة من ٥٠ إلى ١٠٠ دولار وفي أمريكا إلى ١٤٠ دولار[١].

وهكذا نصل في النهاية إلى أن الوضع الإنتاجي في الدول الإسلامية متخلف بصورة كبيرة وأن آثار هذه المشكلة تظهر في المعايير التى ذكرناها من انخفاض في الناتج وضعف الهيكل الإنتاجي.

وهنا يثور تساؤل: ما هى الأسباب التى أدت إلى هذا الوضع؟ وهذا ما سنحاول بيانه في الفقرة التالية.

ثانيا: أسباب الوضع الإنتاجي في الدول الإسلامية:

أن عملية الإنتاج هى محصلة لتفاعل القوى البشرية في التعامل مع الموارد من خلال الجهد الإنساني الفعال الذي تحكمه مجموعة من القيم

(١) العلم والتكنولوجيا في تنمية الدول العربية -دراسات ووثائق- اليونسكو العدد ٤١ .

لتضبط حركته وتنظمها، وبالتالي فإنه يلزم لممارسة العملية الإنتاجية أربعة عناصر هى:

١- الموارد: وتمثل ما خلقه اللَّه عز وجل للإنسان على وجه الأرض.

٢- القدرة البشرية: وتتمثل في الامكانات العقلية والبدنية التى أودعها اللَّه للإنسان.

٣- الجهد البشري: ويتمثل في تعامل القدرة البشرية مع الموارد.

٤- القيم: وتتمثل في مجموعة الضوابط التى تنظم القدرة البشرية في تعاملها مع الموارد.

والعناصر الثلاثة الأخيرة يجمعها عنصر العمل والذي يعتبر العنصر الأهم في العملية الإنتاجية ويدل على ذلك نموذجين ماثلين أمام البشرية جمعا من التاريخ القديم والحديث، أما النموذج من التاريخ القديم فهو ما سبق ذكره في حال العرب في بدء ظهور الإسلام حيث بدأوا من نقطة الصفر من حيث الامكانيات وبنوا حضارة مازالت آثارها الدينية والفكرية والاقتصادية والسياسية ملء السمع والبصر، أما النموذج من التاريخ الحديث[١] فيتمثل في دولة مثل ألمانيا حيث استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية وخروجها منها محطمة أن تعيد بناءها من نقطة الصفر أى بلا امكان يعد بالنسبة لما انجز فعلا وأصبحت في تعداد الدول المتقدمة وسبب ذلك يعود بالدرجة الأولي إلى الإرادة الحضارية التى وجهت الإنسان فيها إلى أن ينجز شيئاً كبيراً من لا إمكانيات، وإذا نظرنا إلى الدول الإسلامية المعاصرة ومدى توافر هذه العناصر فيها فسوف نجد الآتي:

---

(١) مالك بن نبى - مرجع سابق ص ٧٣ .

– بالنسبة للموارد فلقد أمد اللَّه سبحانه وتعالى البشرية جمعاء بأسباب الحياة وخص العالم الإسلامي منها بجزء كبير ممثلا في المساحات الشاسعة من الأراضي بما عليها من نبات وحيوان وبما فيها من معادن وثروات.

– بالنسبة للقدرة البشرية فالله عز وجل يخاطبنا كمسلمين في كتابه العزيز بأنه سخر لنا ما في السموات والأرض حيث يقول عز وجل **{أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً}**(١) ويقول سبحانه وتعالى **{وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}**(٢) ومعنى التسخير في هذه الآيات هو تذليلها بمعنى جعلها في متناول قدرة الإنسان ونطاق يده وعقله.

– بالنسبة لبذل الجهد البشري للأفادة من الموارد التى سخرها اللَّه للإنسان فإن النصوص الدينية كثيرة في أمر المسلم وحثه على العمل المنتج (وسيأتى ذكره بعد).

– بالنسبة للقيم التى تضبط حركة الجهد البشري في تعامله مع الموارد بالإنتاج فإن الإسلام شرع منها الكثير بل أن القيم الأخلاقية تعتبر الشعبة الثالثة من شعب الإسلام بعد العقيدة والشريعة (وسيأتى ذكره بعد).

ومن هذا العرض يتضح أن المسلمين يملكون عناصر الإنتاج من ربهم ودينهم سواء الموارد والقدرة أو الأمر بالعمل وبذل الجهد أو القيم الضابطة

(١) سورة لقمان الآية ٢٠ .
(٢) سورة الجاثية الآية - ١٣ .

للعمل، إذا فلماذا وصل بهم الحال في الوقت الحاضر إلى هذا التخلف الإنتاجي؟!

كشأن اللَّه عز وجل في احاطته بكل شئ، وكشأن القرآن الكريم في عدم التفريط في أى شئ فإن اللَّه سبحانه وتعالى وفي قرآنه الكريم يعطينا الإجابة على هذا التساؤل ويحدد أسباب ذلك التخلف في كلمة واحدة وهى "الاعراض" حيث يقول عز من قائل لآدم وذريته من بعده **{قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى۞ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى}**(١).

كما يقول في آية أخرى **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}**(٢).

كما يقول سبحانه وتعالى **{وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ}**(٣)

ويلاحظ هنا أن اللَّه سبحانه ضرب المثل بأهل قرية كفروا بأنعم اللَّه التى خلقها لهم من الموارد الاقتصادية المختلفة، ومعنى الكفر هو الانكار والجحود وعدم الاعتراف بهذه الموارد والتعامل معها بالاستثمار، وهذا هو حال الأمة الإسلامية اليوم فهى لديها الموارد التى خلقها اللَّه بوفرة ولكنها لم

---

(١) سورة طه الآيات ١٢٣ -١٢٤ .
(٢) سورة الأعراف : الآية ٩٦ .
(٣) سورة النحل : الآية ١١٢.

تتعامل معها ولذا كانت النتيجة كما قرر سبحانه "الخوف والجوع". وتتأكد العلاقة بين معصية اللَّه ورسوله وبين الفشل في قوله تعالى **{وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ}**[1].

ويتضح من هذه الآيات أن سبب التخلف الذي يعيش فيه مسلمو اليوم وأثر هذا التخلف في المعيشة الضنك[2] والخوف والجوع والتخلف والفشل، هو الاعراض عن هدى اللَّه ومنهجه، وبالتالي فالمخرج الوحيد لهم من ذلك هو اتباع هدى اللَّه والمنهج الإسلامي في جميع شئونهم، وفي المباحث التالية نبين معالم هذا المنهج في مجال الإنتاج.

(١) سورة الأنفال ـ الآية ٤٦ .

(٢) المعيشة الضنك قد تكون مع زيادة الموارد أيضا ولكن تنزع البركة وتقل الاستفادة منها كنتيجة للاعراض عن ذكر اللَّه.

المبحث الثاني

مفهوم الإنتاج وضرورته وأهدافه

من منظور إسلامي

مقدمـــــــــة:

لقد حددنا في المبحث السابق واقع العالم الإسلامي اليوم واتضح أنه واقع متخلف إنتاجا ثم بينا السبب الرئيسي لهذا الواقع وهو الاعراض عن منهج اللَّه وهديه، وبذلك نكون وصلنا في البحث إلى منتصف الطريق وهو تشخيص الداء ونبدأ من هذا المبحث في تحديد العلاج وذلك بمدخل عام لبيان مفهوم الإنتاج وأهميته وأهدافه والمسئولية عنه من منظور إسلامي وذلك في النقاط التالية:

أولا: مفهوم الإنتاج:

يعرف الاقتصاديون المعاصرون الإنتاج بمفهوم شامل بأنه "خلق المنفعة أو زيادتها" والتعريف بهذه الصياغة غير مقبول إسلاميا ولا يتفق مع حقيقة العملية الإنتاجية، ذلك أن للخلق في اللغة معنيان[1] .. أحدهما ابتداع الشئ على مثال لم يسبق إليه أو الانشاء، وثانيهما: تقدير الأمور، ولفظ الخلق الوارد في التعريف الاقتصادي للإنتاج ينصرف إلى إيجاد المنفعة وإنشاؤها من عدم، وهو لا يتفق مع الفكر الإسلامي الذي يطلق الخلق بهذا المعنى كصفة للَّه عز وجل دون غيره، فهو سبحانه الذي خلق الإنسان وما

(١) ابن منظور: لسان العرب ـ دار المعارف ج١٤ ص ١٢٤٤ .

يعمل **{وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}**(١) وخلق له الموارد **{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا}**(٢).

وخلق المنافع من هذه الموارد **{وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ}**(٣) **{وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ}**(٤).

وإذا فالجهد الإنساني في العملية الإنتاجية لا ينصرف إلى خلق المنفعة أو زيادتها بل ينصب على اكتشاف المنافع التى خلقها اللّه في الموارد وتهيئتها بصورة تمكن من الانتفاع بها، وعلى ذلك يمكن تعريف الإنتاج من منظور إسلامي بأنه "بذل الإنسان جهده في الموارد لأكتشاف وتهيئة المنافع الموجودة بها".

ثانيا: أهمية وضرورة الإنتاج في الإسلام:

مما لاشك فيه أن الإنتاج ضروري وهام لقيام حياة الإنسان كما صوره الإمام الغزالي في أن اللّه عز وجل خلق الموارد للإنسان في صورة يلزم معها صنعة الإنسان فيها حتى تصبح صالحة لأشباع حاجاته ويتساوى في القول بذلك الفكر الوضعي مع الفكر الإسلامي، ولكن ما يميز الفكر الإسلامي في هذا المجال هو الارتقاء بالأنتاج وأهميته إلى درجة الوجوب الشرعي، بما له من الزام ومسئولية أمام اللّه عز وجل، يدل على ذلك ما يلي:

---

(١) سورة الصافات ـ الآية ٩٦ .
(٢) سورة البقرة ـ الآية ٢٩ .
(٣) سورة النحل ـ الآية ٥ .
(٤) سورة الحديد ـ الآية ٢٥ .

أ- أمر اللَّه عباده باعمار الأرض في قوله تعالى **{هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا}**[١] ويقول المفسرون في معنى ذلك أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والابنية[٢].

ولن يكون ذلك إلا بالنشاط الإنتاجي الذي يأمر اللَّه به لأن "استعمركم فيها" أى طلب منكم عمارتها والطلب المطلق من اللَّه عز وجل لدى الأصوليين على الوجوب.

ب- ومن الهدى النبوى الشريف ما ورد عن رسول اللَّه ﷺ في قوله "العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال"[٣] وطلب الحلال في المجال الاقتصادي يشمل كل عمل يقوم به الإنسان لاشباع حاجياته من نشاط زراعي وصناعي وخدمي ويرتقي به الإسلام إلى درجة العبادة، بل أنه يمثل ٩٠% من العبادة لأنه بالعمل المنتج يستعين الإنسان على أداء باقي العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج ... والتي تمثل ١٠% من العبادة.

بل أن الرسول ﷺ في الحث على العمل والإنتاج ينفر من البطالة حتى ولو كان لدى الإنسان ما يكفيه فيقول صلى اللَّه عليه وسلم "أشد الناس عذابا يوم القيامة المكفي الفارغ"[٤] أى الذي لا يعمل لأن دخله يكفيه.

---

(١) سورة هود - الآية ٦١ .
(٢) الخصاص -أحكام القرآن- دار الكتاب العربي ج٣ ص١٦٥ .
(٣) عبد الوهاب الوصابي "البركة في فضل السعى والحركة" مكتبة الخانجي- القاهرة ١٣٥٤هـ ص٢٩ .
(٤) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس.

جـــ- من المعروف أن لكل إنسان حقا في أن يشبع حاجياته لكى يعيش ولكن في مقابل هذا الحق فإن عليه واجبا في أن يعمل لكى ينتج ما يحتاجه، ويصور أحد المفكرين المسلمين[1] الحق في هذا المجال بأنه الاستهلاك والواجب بأنه الإنتاج ويخلص من سرد قصة الرسول ﷺ مع السائل الذي أتاه يسأله يوما لقمة عيش فأشار عليه الرسول بأن يحتطب (ينتج) ليأكل من عمل يده وبذلك قدم الواجب وهو الإنتاج على الحق وهو الاستهلاك.

ونخلص من كل هذه الأدلة إلى أن الإنتاج في الإسلام يرتقي إلى درجة العبادة الخالصة للَّه وتصل أهميته إلى درجة الوجوب الشرعي، وبما أن الواجب مسئولية فإنه يثار تساؤل هنا حول على من تقع مسئولية الإنتاج في الإسلام وذلك ما سنوضحه في الفقرة التالية:

ثالثا: مسئولية الإنتاج في الإسلام:

أن العمل في نظام الإنتاج لابد أن يمارس على أنه مسئولية ذلك ذلك أنه إذا عدمت المسئولية فسد النظام، والقيام بأية مسئولية لابد أن يسبقها اقرار سلطة للمسئول بمعنى قدرته على تحمل المسئولية، ذلك أن المسئولية بدون سلطة تحميل فوق الطاقة وعجز عن أداء المسئولية، وقد سبق القول أن عملية الإنتاج تتطلب مجموعة من العناصر هى الموارد والقدرة وبذل الجهد والقيم، والموارد والقدرة في هذا المجال تمثلان السلطة وبذل الجهد والالتزام بالقيم يمثلان المسئولية، إذا فمن يملك القدرة والموارد يكون هو المسئول عن

(١) مالك بن نبى - مرجع سابق ص١٠٦ - ١٠٧ .

الإنتاج، ولو نظرنا في النظم الاقتصادية المعاصرة وطبقا لفلسفتها الأساسية نجد في النظام الرأسمالي تتركز الموارد في يد الأفراد وبالتالي فالإنتاج مسئوليتهم طبقا لفلسفة النظام، وفي النظام الاشتراكي تتركز الموارد في يد الدولة وبالتالي فالإنتاج مسئولية الدولة، أما في النظام الإسلامي والذي يقر الملكية الخاصة والعامة فأننا نجد أن مسئولية الإنتاج تقع على كل من الإنسان الفرد والدولة وتتوزع هذه المسئولية طبقا للتحليل التالي[١]:

أ- **مسئولية الدولة:** أن دور الدولة في عملية الإنتاج أمر استراتيجي وهام لما تملكه من امكانيات كبيرة وقدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي القومي ومسئولية الدولة تتحدد هنا اجمالا في الآتي:

١- القيام بتوفير القواعد الأساسية من المرافق العامة اللازمة لعملية الإنتاج وذلك واجب أساسي ركز عليه المفكرون المسلمون مثل ما جاء في كتاب الإمام على بن أبى طالب إلى عامله على مصر الأشتر النخعي "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لايدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا"[٢].

---

(١) بحثنا أولويات الاستثمار في الإسلام -المؤتمر الحادي عشر للاحصاء والعلوم الاجتماعية- القاهرة مارس ١٩٨٦ .

(٢) نهج البلاغة -جمع الشريف الرضي- دار الشعب بدون تاريخ ص٣٤- ومثل هذا القول لدى كل من: الماوردي- الأحكام السلطانية- مطبعة مصطفى الحلبي بمصر- ١٩٧٣ ص١٢٧ أبو يوسف -الخراج- المطبعة السلفية- ١٣٩٦ ص١١٩ .

٢- ضرورة تدخل الدولة لمراقبة الإنتاج وللتاكد من أنه يوجه طبقا للقيم الإسلامية سواء من حيث اختيار مجالات الإنتاج أو أتباع الاساليب المشروعة والبعد عن الممارسات الحرام، ويدل على ذلك "نظام الحسبة" الذي كان أحد اركان الدولة الإسلامية ويقوم بوظيفة مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي في عمومه(١).

٣- ممارسة الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، وأن كان بعض المفكرين المسلمين مثل ابن خلدون وابن الأزرق وأبو جعفر الدمشقي(٢) يرون أن اشتغال الدولة بالتجارة مضربا بالعمران مؤذن بخراب البلاد، إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الملكية العامة يجب أن تؤدى دورها ومسئوليتها في العملية الإنتاجية، على ان لا تكون هى المنتجة الوحيدة بل يشترك معها الأفراد في تحمل هذه المسئولية، فالنظام الإسلامي والذي يقر الملكية الفردية والعامة يتسع لممارسة دور كل منها في الإنتاج(٣).

ب- مسئولية الأفراد عن الإنتاج: أن مسئولية الأفراد الذين يسر اللّه لهم سبل امتلاك الموارد والقدرة البشرية (المال والعمل) عن الإنتاج مسئولية دينية لما سبق قوله من أن الواجب على المسلمين إعمار الأرض ومن أن

---

(١) محمد المبارك -الدولة والحسبة عند ابن تيمية- دار الفكر ١٩٦٧ .

(٢) رأى ابن خلدون في مؤلفه "مقدمة ابن خلدون" دار احياء التراث العربي ص٢٨١، -رأى ابن الأزرق- في مؤلفه "بدائع السلك في طبائع الملك" -وزارة الاعلام بالعرق- ج١ ص٢٠٨ -رأى أبو جعفر الدمشقي- الاشارة إلى محاسن التجارة مكتبة الكليات الأزهرية- ٩٧٧ ، ص٦١ .

(٣) د. يوسف ابراهيم -المنهج الإسلامي في التنمية- الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ١٤٠١هـ ص٣٧٥ - ٣٧٧ .

العمل المنتج في طلب الحلال يعتبر عباده للَّه عز وجل ولأن المال في يد الأفراد أمانة لأن اللَّه هو المالك الحقيقي له ومن واجب الأمين أو المستخلف أن يعمل وفق إرادة المالك الأصلي والمالك الأصلي أمرنا باعمار الأرض، وإذا كان الفلاسفة يقولون أنه يلزم أن تقترن المسئولية بالمحاسبة على أدائها فها هو الرسول ﷺ يؤكد أن الإنسان يسأل عما منحه اللَّه من موارد وقدرة بشرية في قوله الجامع "لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن عمره فيما أفناه؟ وعن شبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين أكتسبه وفيما انفقه؟ وعن عمله ماذا عمل فيه؟[١] أى انه يسأل عن الطاقات التى اتيحت له مادية (ماله) وبشرية (بدنية العمر والشباب، وذهنية العلم). ومن الجدير بالذكر أن هذه المساءلة لا تكون في الآخرة فقط وإنما في الدنيا أيضاً من خلال واجبات ولى الأمر في إجبار من يملكون القدرة على الإنتاج في حالة الاحتياج إليه، ويصور ابن تيمية ذلك في قوله "والمقصود أن هذه الأعمال التى هى فرض على الكفاية متى لم يقم بها الإنسان صارت فرض عليه لاسيما إن كان غيره عاجزا عنها، فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم او نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الأمر عليه إذا امتنعوا عنه بعوض المثل"[٢] وذلك مشروط لديه بتقاعس المنتجين وعدم كفاية المعروض من السلعة أو الخدمة سواء من الإنتاج المحلي أو الواردات.

(١) الترغيب والترهيب - ج٢ ص٥٥١ .
(٢) ابن تيمية -الحسبة في الإسلام- دار عمر بن الخطاب ص١٤ .

وهكذا نرى ان الإسلام نظم الإنتاج كمسئولية حدد اطرافها ودور كل منهم بصورة تمكن من تحقيق أهداف الإنتاج التى توضحها في النقطة التالية:

رابعا: أهداف الإنتاج:

تحدد اهداف الإنتاج في العرف الاقتصادي في اهداف وصفية وأهداف عملية وكل منها ينقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، وبدون الدخول في تفاصيل هذه الأهداف فإننا سنحاول ان نوضح النظرة الإسلامية لها كاهداف وصفية وعملية عامة فقط والتى تتحدد في الآتي:

أهداف أولية: وتتمثل في تحقيق المنفعة وإشباع الحاجيات.

أهداف عليا: قيام حياة الإنسان وعبادة اللّه عز وجل.

وليس هذا فقط ما يميز نظرة الإسلام إلى أهداف الإنتاج بل أنه يختلف عن الأفكار الأخرى في وضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الأهداف الأولية التى يقول بها.

وسوف نناقش فيما يلي مزايا النظرة الإسلامية في أهداف الإنتاج.

(أ) من حيث اعتبار عبادة اللّه هدفا للإنتاج فإن ذلك يظهر في الآتي:

١- أن الإنتاج في حد ذاته يدخل ضمن نسبة ال ٩٠% من العبادة طبقا للحديث السابق ذكره.

٢- أن اللّه عز وجل يقول: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ}**[١] وبالتالي يجب أن يكون ما يهدف إليه الإنسان في

(١) سورة الذاريات ـ الآية ٥٦ .

جميع أنشطته ومنها النشاط الاقتصادي هو عبادة اللَّه عز وجل، حيث أنه بدون الإنتاج لا يمكن للإنسان أن يشبع حاجياته ويحفظ حياته ليتمكن من أداء العبادات المقررة عليه.

٣- أن الإنتاج يمكن المسلمين من نشر الدعوة والدفاع عن المجتمع الإسلامي من غزو الاخرين فيمكنهم من تحقيق الاستقلال بكل أبعاده.

ويأتي أثر اعتبار أن الهدف الأسمى من الإنتاج هو عبادة اللَّه في ترشيد الإنتاج واستخدام الموارد حتى تتحقق العبادة، وفي البعد عن إنتاج الخبائث وسوء استخدام الموارد لأن هذه معاص واللَّه لا يعبد بمعصية.

(ب) من حيث الضوابط التى تحكم الأهداف الأولية للإنتاج نجد الآتى:

١- بالنسبة لهدف تحقيق المنفعة أو القيمة وتضبط بضابط إسلامي عام وهو أن تكون المنفعة معتبرة شرعا وبالتالي تكون منفعة حقيقية وليست مزعومة ومن شأن هذا الضابط أن يمنع إنتاج سلع وخدمات يزعم البعض أن بها منافع مثل الخمر ودور الملاهي.

٢- بالنسبة لهدف إشباع الحاجيات الإنسانية، فمن المعروف أن الحاجات هى مجموعة غرائز وميول وشهوات وانه في غيبة الضوابط المحكمة من عقل ودين وقيم فإن الشهوات تفسد على الإنسان حياته لأنها مبنية على الحيوانية والنهم والجشع ويرجع أحد الكتاب الأمريكيين أن هذه الشهوات هى أحد أسباب ثلاثة للمأزق في الاقتصاديات المعاصرة حيث يقول: "فالشهوات البرجوازية تعزز الميل إلى التملك وتخلق طلبا نهما على السلع والخدمات لا يمكن اشباعه بالموارد المتاحة لا في الدول المتقدمة

ولا في الدول النامية"[1] ويحدد أن العلاج لذلك يكون بالحد من هذه الشهوات بمساعدة القيم الأخلاقية، ولقد احتوى الإسلام على مجموعة من هو القيم الأخلاقية الضابطة تتمثل فيما يلي:

- ضبط الغرائز والشهوات بالقناعة والزهد والرضا.
- ترشيد الاستهلاك بلا اسراف أو تبذير ولا تقتير.
- تحريم الاستخدام الترفي للموارد والاستهلاك التفاخري.
- تحقيق العدالة في اشباع الحاجات لجميع أفراد المجتمع بدءاً من حد الكفاية دون السماح بحدوث فجوات كبيرة في الاشباع بين أفراد المجتمع.

ويجمع ذلك كله آية كريمة حددت ضوابط التصرف في الموارد التى خلقها اللّه للإنسان والتى يجمعها لفظ المال، وجاءت هذه الضوابط في أربعة معايير يلزم على المسلم مراعاتها في كل تصرف اقتصادي حتى يأتى تصرفه متفقاً مع الشريعة ويؤدى المقصود منه في اسعاد الإنسان في حياته وأخراه، فيقول سبحانه وتعالى **{وَابْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}**[2].

---

(١) دانييل بيل "التناقضات الثقافية للرأسمالية" نقلا عن د. محمد عمر شبرا "نحو نظام نقدي عادل" المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٨١ ص٣٥ .

(٢) سورة القصص: الآية ٧٧.

ففي هذه الآية أربعة معايير هى:

١- مراعاة الآخرة وذلك بأن يكون التصرف فيه طاعة للَّه ولا توجد فيه معصية له سبحانه حتى ينال العبد الثواب ويتجنب العقاب من اللَّه في الآخرة، ومن شأن الالتزام المعيار ضبط تصرفات الإنسان بالاتجاه نحو الخبر والبعد عن الشر وبذلك يتوفر ضابط اخلاقى هام تفقده البشرية كثيراً في عالم اليوم.

٢- **{وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا}** أى الحصول على أفضل إشباع ممكن، وهو المعيار الوحيد الذى وقفت عنده البشرية في ظل نظام السوق الذى يسود العالم الآن.

٣- **{وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ}**، ويحدد هذا المعيار المسئولية الاجتماعية نحو المحررين والطبقات المهتمة في المجتمع والتى تحاول الرأسمالية الآن العمل على تحقيقه بعدما أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر والفقراء ف يالعالم، ولو أن الرأسمالية تعالج ذلك بآليات ثبت فشلها كما يظهر في فشل دولة الرفاهية التى تمثل تحولاً عن الأسس العامة للرأسمالية مما جعل الفكر الاقتصادي نتيجة نحو اقتصادية المنح والاقتصاد الإنسانى واقتصاديات المجتمع.

٤- **{وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ}**، وهذا ما يعم البشرية الآن نتيجة عدم مراعاة هذا المعيار فلقد تفاقمت مشكلة الفساد المادى ممثلاً في تلوث البيئة، والفساد الأخلاقي المتمثل في الفساد الاقتصادي الذى انتشر إلى حد واسع في جميع الدول الآن.

وبالتالى ماكان أغنى البشرية عامة والمسلمين خاصة عن التخبط لو أنهم اتبعوا الهدى الإسلامي مما لم يكن يسمح بظهور المشكلات المادة التى تعانى منها اقتصاديات العالم اليوم وهى غياب البعد الأخلاقى وما يسببه في تبديد الموارد وضياع الحقوق، ومشكلات الفساد الاقتصادي وتلوث البيئة والفقر والفقراء.

وفي المبحث التالى نحاول إعمال هذه المعايير بفقها ضوابط للإنتاج.

المبحث الثالث

ضوابط الإنتاج في الإسلام

مقدمـــــــة:

تعتبر عملية الإنتاج أحد جوانب السلوك الاقتصادي الإنساني، ومن المعروف ان سلوك الإنسان بصفة عامة يأتي محصلة لتفاعل نوعين من القوى هما[1]:

- الدوافع وتمثل أساس الحركة لسلوك الإنسان.
- القيم وتمثل الضوابط على حركة الدوافع.

ولقد جاء الإسلام بتنظيم كامل لهذه القوى بشكل يرشد السلوك الإنساني في مجموعه، فأقر الدوافع النابعة من فطرة الإنسان، لأن الإسلام لا يتصادم مع الفطرة، وضبطها بالقيم بحيث لا يسمح لها بالانطلاق العشوائي كما تتمثل في الجشع الاقتصادي، كما انه لا يسمح بتحويل القيم إلى قوى ضاغطة على الدوافع فتحسبها فهى ضوابط ترشيدية وليست تحجيرية وفي هذا المبحث سوف نحاول أن نحدد مجموعة القيم الإسلامية التى تضبط السلوك الإنتاجي وذلك في النقاط التالية:

أولا: الضوابط الدينية أو الأصولية.

ثانيا: الضوابط الاقتصادية.

أولا: الضوابط الدينية أو الأصولية:

(١) د. عبد اللّه عابد "النظام الاقتصادي الأمثل" - القاهرة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ج٤ ص٥ .

ونقصد بها مجموعة الضوابط المستمدة من القواعد الأصولية في الدين الإسلامي وتمثل عوامل حاكمة لكل جوانب السلوك البشري ومنه السلوك الإنتاجي – وهى المشروعية، ومراعاة حق اللّه، وتحقيق المصالح، ودفع الضرر، والتعاون، وفيما يلي الإشارة لكل منها:

أ- المشروعية:

ويعنى بها الالتزام بالأحكام الشرعية والتى تدور بين الحلال والحرام من واجب ومندوب ومباح ومكروه وحرام، فيجب على المسلم في كل سلوكه أن يلتزم بالابتعاد عن الحرام وتجنب المكروه وضرورة أداء الواجب والميل إلى أداء المندوب والمباح وبتطبيق ذلك على السلوك الإنتاجي نجد الآتي:

١- من حيث نوع الإنتاج يجب الالتزام بإنتاج السلع والخدمات التى تساعد على حفظ حياة الإنسان بعناصرها الخمس "الدين والنفس والعقل والعرض والمال" وبتجنب التعامل في السلع والخدمات المحرمة أو المكروهة مثل الخمر والخنزير وأدوات الملاهي ودور الدعارة.

٢- من حيث أسلوب ممارسة الإنتاج يجب الالتزام بالأحكام الشرعية الخاصة بالتمويل واشكال المشروعات وإحسان الإنتاج واتقانه، كما يجب تجنب الممارسات الضارة والمحرمة شرعا مثل التمويل بالربا والاحتكار والغش في المنتجات والاسراف في استخدام الموارد والاضرار بالطيبات الحرة "تلوث البيئة" والرشوة والاختلاس وخيانة الأمانة[1].

(١) رسالتنا للدكتوراه "الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي- تجارة الأزهر ١٩٨٢ ص١٤٦ وما بعدها.

ب- مراعاة حق اللَّه:

يقرر الاقتصاديون أن أفعال العباد التى تتعلق بها الأحكام الشرعية تنقسم إلى ما هو حق خالص للَّه تعالى وهى العبادات المحضة كالصلاة والصيام.. وما هو حق خاص للعبد أو الإنسان مثل حق اقتضاء الدين فالشرع اثبت هذا الحق لصاحبه وجعل له الخيرة إن شاء استوفاه وأن شاء اسقطه، وهناك أفعال يتعلق بها حق للَّه وحث للإنسان، وإذا نظرنا إلى عملية الإنتاج وفق هذا التصور نجد أنها من الحقوق المشتركة لأن ملكية المال في الإسلام ملكية مزدوجة فهى للَّه عز وجل ملكية حقيقية وللبشر ملكية استخلاف وإنابة، مع مراعاة أن حق اللَّه في التصور الإسلامي هو حق المجتمع وبالتالي فيلزم على المنتجين مراعاة صالح المجتمع أداء لحق اللَّه تعالى.

ج- تحقيق المصلحة:

أن المقصد العام من التشريع الإسلامي هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم وتوفير حاجياتهم وتحسيناتهم[1] والتى تلزم للحفاظ على مقومات الحياة الخمسة هى الدين والنفس والعقل والعرض والمال وقد شرع الإسلام لكل واحد من هذه الخمسة أحكاما تكفل إيجاده وتكوينه وأحكاما تكفل حفظه وصيانته وبهذين النوعين من الأحكام تحقق مصالح الناس وعلى ذلك فإنه يلزم أن يتوجه الإنتاج إلى حفظ هذه الأشياء وصيانتها بإنشاء دور العبادة ومعاهد العلم لحفظ الدين، ولإنتاج السلع اللازمة من مأكل وملبس ومسكن

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف -علم أصول الفقه- مكتبة الدعوة الإسلامية ط٨ ص١٩٧ .

لحفظ النفس، ولحفظ العقل إنشاء دور العلم، والبعد عن الاستثمارات في الخمور والمخدرات، وأما حفظ العرض فيكون بتيسير الزواج بإنشاء المساكن والمشروعات التى تساعد الشباب على بدء حياتهم، وحفظ المال يكون عن طريق توجيهه إلى الاستثمارات التى تحقق أفضل إنتاجية ممكنة والبعد عن ضياعه بكل الصور.

د- دفع الضرر:

إذا كانت القاعدة السابقة تنظم المظهر الإيجابي للسلوك الإنتاجي فإن هذه القاعدة تحدد الجانب السلبي وتطالب بالأبتعاد عنه وهو الضرر، وذلك أنه قد تصاحب عملية الإنتاج بعض الأضرار مثل تلوث البيئة، ولقد نظم الأصوليين استخدام هذه القاعدة في الآتي:

١- أن الضرر يجب أن يزال شرعا وهو في مجال الاقتصاد مثل حق المشترى في الخيار برد المبيع المعيب.

٢- أن الضرر لايزال بالضرر فلا يلجأ المنتجون إلى غش السلع خوفا من ضرر الخسارة أو اتباع أسلوب الرشوة لتصريف منتجاتهم.

٣- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام مثل منع الأفراد من إقامة المصانع التى تسبب تلوثا للبيئة أو أضرار بالآخرين.

٤- يرتكب أخف الضررين لأتقاء أشدهما مثل احتياج المجتمع لصناعة معينة كضرورة يترتب عليها تلوث البيئة وأن عدم إقامة هذه الصناعة سيؤدى إلى ضرر بالمجتمع يفوق أضرار التلوث فيرتكب أخف الضررين وهو التلوث أن لم يمكن تلافيه بوسائل أخرى.

٥- دفع المضار مقدم على جلب المصالح، ومثله في مجال الإنتاج أنه إذا كانت هناك رغبة في تشجيع السياحة ولكن ذلك يتطلب إنشاء ملاهي للقمار والخمور والبغاء فأنه يلزم أن تمنع إقامته لأنه ينطوى على ضرر بالمجتمع ممثلا في الكسب الحرام وانتشار الرذيلة ولا عبرة بالمصلحة المزعومة بتشجيع السياحة.

هـ- التعاون:

أن التعاون كقيمة إسلامية أمر إلهي في قوله تعالى **{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}**(١) وأساس التعاون المطلوب بين المسلمين هو الأخوة الإسلامية في العقيدة والهدف الإسلامي العام برفع كلمة الإسلام. ولقد حذر اللَّه المسلمين من التنازع والتشتت ورتب على ذلك نتيجة خطيرة هى الفشل في قوله تعالى: **{وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ}**(٢) وأن كانت الظروف قد قسمت العالم الإسلامي سياسيا إلى عديد من الدول فأنه في مجال الاقتصاد يمكن أن يتم عمل مشترك بينها حيث أنه لا توجد دولة في العالم يمكن أن تستقل ذاتيا بإنتاجها بل لابد لها من التعاون مع الآخرين تصديرا واستيرادا، ولقد رأينا من سرد واقع المسلمين في المبحث الأول هبوط معدل التبادل التجاري أو انتقال عوامل الإنتاج بينها ففي الوقت الذي تتجمع فيه بعض الدول التى تربطها علاقات جغرافية -جوار الوطن- مع بعضها في صورة

(١) سورة المائدة - الآية ٢ .
(٢) سورة الانفال - الآية ٤٦ .

تكتلات اقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة التي بدأت بين ألمانيا وباقي الدول مثل فرنسا وانجلترا ومازالت آثار دمار الحرب العالمية الثانية بينهم لم تخف بعد، ثم ساروا في طريق التكامل الاقتصادي حتى وصلوا الآن إلى أوربا الموحدة، بينما الدول العربية على الأقل بدأت بفكرة التعاون الاقتصادي منذ عام ١٩٤٦ وأنشئت على التوالي بعدها المؤسسات اللازمة لذلك ولم يحدث شئ في الواقع لاستمرار تطبيق الأفكار أو تفعيل دور المؤسسات التى مازالت اتفاقياتها حبر على ورق رغم أنه يجمع بينها الحوار والأخوة الإسلامية وهى بذلك لا تمتثل لأمر اللّه تعالى في قوله **{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا}**(١) فنجد الدول الإسلامية والتى يجمع بين اكثرها جوار جغرافي وأخوة في العقيدة لاتجتمع في عمل اقتصادي وطاعة لأمر اللّه في التعاون على البر والتقوى.

ثانيا: الضوابط الاقتصادية:

أوضحنا في الفقرة السابقة بعض القيم الإسلامية التى تنظم وتضبط السلوك الإنساني للمسلم بصفة عامة، وبينا أثرها في ضبط السلوك الإنتاجي، وفي هذه الفقرة ننتقل إلى تحديد الضوابط الأكثر تخصيصا بالنسبة للسلوك الإنتاجي والتى تتمثل فيما يلي:

أ- التنوع في الإنتاج: لقد سبق أن اوضحنا أن اقتصاديات غالبية الدول الإسلامية تتسم بخلل في هيكلها الإنتاجي يتمثل في التركيز على قطاع واحد واهمال باقي القطاعات، وإذا كان الفكر الاقتصادي المعاصر يعطي أهمية

(١) سورة آل عمران : الآية ١٠٣.

كبرى للصناعة ثم الخدمات الإنتاجية ثم الخدمات العامة ثم الزراعة، فإن هذا الترتيب في الأهمية لم يكن كذلك على مر التاريخ ففي مذهب التجاريين كانت التجارة في مقدمة القطاعات وفي مذهب الطبيعيين تتصدر الزراعة عندهم المرتبة الأولي والأهم، وأخيرا ومنذ الثورة الصناعية احتلت الصناعة المرتبة الأولي، وإذا نظرنا إلى الفكر الإسلامي نجد أن مشكلة المفاضلة في القطاعات لم تأخذ هذا الاختلاف الواضح كما يتضح من الآتي:

١- النظر لكل القطاعات على أنها هامة وضرورية من الأصل لقيام حياة الناس ويظهر ذلك في الآيات القرآنية العديدة والأحاديث النبوية التى تناولت الصناعة والزراعة والتجارة في صورة تقريرية أو أخبارية أو تنظيمية. ثم تأتي أقوال المفكرين المسلمين لتؤكد هذه الحقيقة بضرورة الاهتمام بكل القطاعات فها هو الإمام الغزالي[١] وهو يعدد أشغال الدنيا اللازمة لقيام حياة الناس يذكر جميع القطاعات بفروعها التفصيلية، فالقطاعات الرئيسية يسميها أصول الصناعات وهى التى تقوم على إنتاج السلع الاستهلاكية ثم أمهات الصناعات وهى التى تقوم على إنتاج السلع الرأسمالية ثم قطاع الخدمات الإنتاجية والعامة بل أنه لا يغفل عن سرد ما يحدث في المجتمع الاقتصادي من انشطة لا تعد من قبيل الأعمال المنتجة ويسميها الحرف الخسيسة كاللصوصية بل أنه يذكر في آخر سرده لهذه الأنشطة أنها متجددة ولا تنتهي وسوف تظهر أنشطة جديدة حديث يقول "فانظر كيف ابتدأ الأمر من حاجة القوت والملبس والمسكن وإلى ماذا انتهى

(١) مرجع سابق ج٣ ص٢٢٠ - ٢٢١ .

وهكذا أمور الدنيا لا يفتح منها باب إلا وينفتح بسببه أبواب أخر تتناهى إلى غير حد محصور".

ويرى الغزالي أن كل الأنشطة الإنتاجية مهمة بقوله "فانتظام أمر الكل بتعاون الكل وتكفل كل فريق بعمل، ولو أقبل كلهم على صنعة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا"(١).

٣- بالنظر إلى تقرير أفضلية قطاع على آخر فإننا نلاحظ وعلى وجه العموم أن الأحاديث النبوية الشريفة أشارت مشيدة لكل القطاعات منها قوله صلى اللّه عليه وسلم عن الزراعة "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة"(٢).

ويقول عن التجارة "عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق"(٣) كما نجد أيضا في كتاب الإمام على إلى عاملة الاشتر النخعي(٤) ضرورة الاهتمام بكافة القطاعات، فيقول عن الزراعة "تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فإن في صلاحهم صلاح لمن سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم".

ويقول عن التجارة "أستوص بالتجار وأوصى بهم خيرا المقيم منهم والمضطرب بماله والمترفق ببدنه فأنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح .." وعن الصناعة يقول "فاستوص بذوي الصناعات وأوصى بهم خيرا ..." ولأن الإسلام ليس مذهبا لعصر واحد أو

---

(١) نفسه ج٢ ص٧٥ .
(٢) البخاري بحاشية السندي - دار احياء الكتب العربية ج٢ ص٤٥ .
(٣) الغزالي - مرجع سابق ج٢ ص٦٤ .
(٤) نهج البلاغة - مرجع سابق ص٩٦ - ٩٩ .

قوم بعينهم، بل للناس كافة وعلى مر الزمن لذلك لم يأخذ موقفا في تفضيل قطاع على آخر بل طلب الاهتمام بكل القطاعات ثم ترك تحديد الأهمية النسبية لأى قطاع منها يحدده المسلمون بحسب الظروف والأحوال وهذا ما وعاه أحد المفكرين المسلمين منذ زمن بعيد حيث يقول "فحيث احتيج إلى الأقوات تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحيث احتيج إلى المتجر (التجارة) لأنقطاع الطرق تكون التجارة أفضل وحيث احتيج إلى الصنائع تكون هذه أفضل"(١) أى أن الهيكل الإنتاجي يجب أن يوزع بين القطاعات بحسب شدة الحاجة إليه وباللغة الاقتصادية المعاصرة يعطى القطاع الذي يشتد الطلب على منتجاته ويقل المعروض منه الأهمية الأولي.

ب- تكوين الطاقة الإنتاجية والمحافظة عليها: الأصل في الإنتاج أن يوجه إلى اشباع الحاجات الإنسانية من مأكل وملبس ولكن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى آلات ومعدات وأنشاءات "التكوين الرأسمالي" الأمر الذي يتطلب توجيه جزء من النشاط الإنتاجي في المجتمع لصناعتها، وهذا ما سبق فيه الإمام الغزالي في تقسيمه لأنواع الأنشطة الإنتاجية فيسمى النشاط الموجه لإنتاج السلع الاستهلاكية "بالصناعات الأساسية" ثم يسمى النشاط الموجه لإنتاج السلع الرأسمالية "بأمهات الصناعة".

على أن الأمر لا يقف بالفكر الإسلامي عند حد التمييز بين نوعى المنتجات استهلاكية ورأسمالية، وإنما يتعداه إلى التوجيه والحث على الاضافات أو التكوين الرأسمالي وذلك للحد من الميل الاستهلاكي وللعمل

(١) القسطلاني على شرح البخاري.

على تكوين الطاقة بالإنشاء وزيادتها بالتوسعات والمحافظة عليها بالاحلال والتجديد، ويظهر ذلك في عدة أدلة منها:

١- يقول الرسول ﷺ في التشجيع على إنشاء الطاقات "سبع يجرى أجرهن للعبد وهو في قبره بعد موته: من علم علما أو كرى نهرا أو حفر بئرا أو غرس نخلا أو بنى مسجدا أو ورث مصحفا أو ترك ولدا يستغفر له[١]".

٢- ويقول صلى اللَّه عليه وسلم في مجال المحافظة على الطاقة بالاحلال والتجديد "لا يبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يجعل في أرض أو دار"[٢] وفي رواية "من باع دارا أو عقار ولم يجعل ثمنها في مثلها كان قمينا أن لا يبارك اللَّه فيه".

٣- يقول الماوردي في تصوير بالغ وهو يؤكد على ضرورة بناء الطاقات الإنتاجية والاضافة إلى التكوين الرأسمالي للأجيال القادمة "لولا أن الثاني يرتفق -ينتفع- بما أنشأه الأول حتى يصير به مستغنيا لأفتقر أهل كل عنصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الاعواز وتعذر الامكان مالا خفاء به"[٣].

هـ- الترتيب الشرعي لأولويات الإنتاج:

---

(١) أخرجه البيهقي.
(٢) رواه أحمد وابن ماجه.
(٣) الماوردي "أدب الدنيا والدين" تحقيق مصطفى السقا - مطبعة مصطفى الحلبي ط٣، ١٩٥٥ ص١٤٦ .

لقد سبق القول أن الإنتاج يجب أن يحقق مصلحة الناس ومصالح الناس تتفاوت بحسب ما يترتب على وجودها أو عدمه ولذلك قسمت الشريعة مصالح الناس بهذا الاعتبار إلى ثلاث مراتب هى[١]:

١- الضروريات: وهى ما تقوم عليه حياة الناس ولابد منه لاستقامة مصالحهم وإذا فقد اختل نظام حياتهم.

٢- الحاجيات: وهى ما يحتاج إليها الناس لليسر والسعة واحتمال مشاق الحياة.

٣- التحسينات: وهى ما تقتضيها المرؤة والآداب وسير الأمور على أقوم منهاج.

وهذا الضابط يوفر سلما تفضليا أمام المستثمرين لاختيار البدائل من المنتجات بما يحقق مصالح الناس المقصودة من الشريعة وذلك في ضوء القواعد الترجيحية التى وضعها علماء الأصول[٢]، ومع مراعاة أن ضرورة الالتزام بهذا الترتيب واجب على الدولة بالدرجة الأولي في ممارستها للإنتاج وإجبار الأفراد على الالتزام به في حالة الضرورات التى لا يمكن الحصول عليها من مصدر آخر طبقا لما قاله ابن تيمية[٣]، ثم في الحالات الأخرى الأقل ضرورة يمكن للدولة التأثير على السلم التفضيلي أمام المستثمرين الأفراد لدفعهم إلى الاستثمار وفق الترتيب الشرعي عن طريق تقديم وفورات خارجية للمشروعات مثل إمدادها بالمرافق من مياة وكهرباء وطاقة بأسعار مخفضة واعفائها من بعض الضرائب والرسوم ومنحها أعانات إنتاج أو

---

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف مرجع سابق ص١٩٩ ـ ٢٠٠ .
(٢) الشاطبي ـالموافقاتـ المكتبة التجارية الكبرى ج٢ ص٢١ ـ ٢٥ .
(٣) سبق ذكره ونحن نتحدث عن مسئولية الدولة في الإنتاج.

تصدير، وعلى الأفراد من جانب آخر مراعاة صالح المجتمع والناس لأن الإنتاج عبادة واللّه لا يعبد بمعصية أو بالتضييق على خلقه وعباده.

و- مراعاة التقليل من الآثار الجانبية الضارة:

من المعروف أن كثيرا من الصناعات الحديثة كالكيماويات والاسمنت وغيرها ينتج عنها آثار ضارة ممثلة في تلوث البيئة أو الأضرار بالطيبات الحرة، وهو أمر تنبه له المفكرون المسلمون قديما قبل أن يستفحل خطره بالصورة الموجودة حاليا ووضعوا له القواعد والاجراءات المنظمة لتجنب هذه الآثار والتقليل منها وذلك كما يظهر في كتب الحسبة وأبواب المرافق بكتب الفقه، وهذا التنبه يستند إلى أصل إسلامي عظيم في قول الرسول ﷺ "لا ضرر ولا ضرار" وجاء في تفسير الضرر ما قصد به الإنسان مصلحة نفسه وكان فيه ضرر على غيره، أما الضرار ما قصد به الاضرار بغيره دون مصلحة لنفسه[1] وعلى المستوى التطبيقي نرى كتب الحسبة زاخرة بالأمثلة عما كان يحدث وما يلزم به المحتسب من منع الأضرار مثل الزام الفرانين برفع سقائف أفرانهم وجعل منافس واسعة للدخان في سقوفها[2].

وتقع مسئولية منع ذلك على المسلم أولا بدافع من ضميره وبعده عن مخالفة اللّه عز وجل ورسوله حيث يقول الرسول ﷺ "ملعون من ضار

(١) أبو الوليد الأندلسى، الباجي -المنتقى شرح موطأ مالك- مطبعة السعادة بمصر ج٦ ص٤٠ .

(٢) رسالتنا للدكتوراه - مرجع سابق ص١٧٥ وما بعدها.

مؤمنا أو مكر به"[١] أما دور الدولة فيأتي بعدم الموافقة على أنشاء أى مشروع ينطوى على اضرار بالبيئة ما لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بمنع ذلك مسترشده بالقواعد الأصولية السابق ذكرها في منع الضرر.

ومن الملاحظ على ما ذكرناه حتى الآن من ضوابط وقيم إسلامية تحكم السلوك الإنتاجي في إطاره العام، أما فيما يتعلق بعناصر الإنتاج وكيفية تكوينها وتنميتها فهذا ما سنخصص له المبحث التالي:

(١) سنن الترمزى ج٤ ص٣٣٢ .

جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

المبحث الرابع

تنمية عناصر الإنتاج في الإسلام

مقدمـــــــة:

أن عملية الإنتاج تقوم على تفاعل الجهد البشري مع الموارد ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا كالآتي:

الجهد البشري (العمل) × الموارد (المال) = الإنتاج

ولتنظيم الإنتاج وزيادته وتحسينه يلزم تنمية وتحسين عناصره، وسوف نلقى الضوء في هذا المبحث على المنهج الإسلامي لتنمية عناصر الإنتاج وذلك في الآتي:

أولا: تمويل الإنتاج:

يحتاج الإنتاج إلى تمويل للحصول على الموارد اللازمة لممارسة العملية الإنتاجية ويوجد مصدرين للتمويل هما، التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

ولقد نظم الإسلام عملية التمويل بما يكفل انسياب تدفق الأموال اللازمة لعملية الإنتاج كما يتضح مما يلي:

أ- التمويل الذاتي: ويعتبر أفضل مصدر لتمويل الإنتاج إذ ينطوى على حرية مالك المال في توجيه أمواله والانتفاع بها، ويأتي التمويل الذاتي عادة من المدخرات التى تبقى بعد الانفاق الاستهلاكي حيث أن الدخل = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق التعاونى + الادخار، وبالتالي فلتعظيم المدخرات تلزم تنمية الدخل وترشيد الانفاق وهذا ما يرسمه لنا التوجيه الإسلامي كما يتضح من الآتي:

١- **في مجال تنمية الدخل:** ويظهر ذلك في الدعوة إلى العمل واستثمار الأموال اللذان يمثلان مصدر الدخل، ومن تكرار القول أن نؤكد على اهتمام الإسلام بالعمل ومحاربة البطالة، بل يصل الأمر إلى حث الرسول ﷺ على العمل ليس فقط كمصدر لدخل يكفى صاحبه وإنما لزيادة هذا الدخل واستخدام القدرات التى منحها اللَّه الإنسان فيقول صلى اللَّه عليه وسلم "أشد الناس عذابا يوم القيامة المكفى الفارغ" وهذا ما يشير به الإمام جعفر في قوله لمعاذ عندما أعتزل العمل لكفايته ويساره "يا معاذ أضعفت عن التجارة أو زهدت فيها؟ فقال معاذ ما ضعفت عنها ولا زهدت فيها عندي مال كثير وهو في يدي وليس لأحد على شئ ولا أراني آكله حتى أموت، فقال الإمام لا تتركها فإنها مذهبة للعقل"[١].

٢- **وفي مجال ترشيد الانفاق:** بمعنى الانفاق على قدر الحاجة بلا اسراف ولا تقتير يقول اللَّه تعالى في حق المؤمنين **{وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}**[٢] كما يحذر وينهى عن الاسراف والتبذير ففي مجال الانفاق الاستهلاكي يقول سبحانه **{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}**[٣] وفي مجال الانفاق التعاوني وبالرغم من الحث عليه في آيات كثيرة ينهى عن التبذير حيث يقول سبحانه **{وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ**

(١) د. محمد الجمال "موسوعة الاقتصاد الإسلامي" -دار الكتاب المصري- ١٩٨٠ ص١٤٧ .
(٢) سورة الفرقان- الآية ٦٧ .
(٣) سورة الأعراف- الآية ٣١ .

السَّبيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا۞ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا}[1].

٣- **في مجال تشجيع المدخرات:** أن العمل على تنمية الدخل وترشيد الانفاق يؤدى إلى نتيجة رياضية طبقا للمعادلة السابقة هى زيادة المدخرات ومع ذلك فإن الإسلام يحث وبصورة مباشرة على تنمية المدخرات فالرسول ﷺ يقول "رحم امرءا اكتسب طيبا وانفق قصدا وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته"[2] وعندما رأى الرسول ﷺ جريراً ينفق ماله ولا يدخر منه شيئاً قال له: "امسك عليك بعض مالك فهو خير لك"[3].

٤- **توجيه المدخرات إلى الاستثمار:** من المفروض أن تتوجه المدخرات الناتجة عن المعادلة السابقة إلى الاستثمار حتى تكتمل دورة العمل المنتاج وإلا فإن مجرد حجز من الدخل لا يدخل في الدورة الإنتاجية يسمى تعطيلا للمال واكتنازا له حرمه اللَّه عز وجل.

ب-<u>التمويل الخارجي:</u> من المقرر أنه ليس هناك إنسان مكتف بنفسه وإنما يحتاج إلى الآخرين وهذا شأن المستثمرين والمنتجين حيث يحتاجون لتمويل أعمالهم إلى اموال ومدخرات الآخرين في صورة اقتراض أو مشاركة أو تسهيلات أئتمانية ولقد نظم الإسلام في سبق وتفوق واضح العلاقة بين الدائن والمدين بدءا من قرار منح الأئتمان أو الدين وحتى تحصيله وبصورة تضمن حصول كل صاحب حق على حقه فحرم الربا

(١) سورة الإسراء- الآية ٢٦ - ٢٧ .
(٢) أخرجه البخارى في الجامع الصغير.
(٣) رياض الصالحين للنووى.

وأباح القرض الحسن والمشاركة وقرر الضمانات من رهن وكفيل وتوثيق واشهاد ولا يتسع المجال كما لا يحتاج الأمر لوضوحه إلى زيادة تبيان(١).

كما أن للمفكرين المسلمين قواعد وأسس واضحة لتنظيم اقتراض الدولة أو الدين العام، ومن أهمها عدم اللجوء إلى الدين إلا في حالة الضرورة وأن يكون هناك إيراد تنتظر لسداد الدين.

ثانيا: العمل:

يعتبر العمل العنصر الأهم في العملية الإنتاجية ونحن لن نسهب في بيان أهمية العمل في الإسلام لأن ذلك مقرر ومعروف وإنما ما يهم في هذا المجال هو بيان التوجيهات الإسلامية لاعداد وتاهيل العمال هذا التأهيل الذي يتناول التأهيل العلمي والعملي والديني.

أ- **أما التأهيل العلمي:** مما لاشك فيه أن أى عملية إنتاجية ولو بسيطة تحتاج إلى تأهيل علمي يتلقاه الإنسان في المدارس والمعاهد والجامعات قبل دخوله ميدان الإنتاج والإسلام يمجد العلم والعلماء فيقول سبحانه وتعالى **{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}**(٢)، ويقول سبحانه في بيان الفرق بين الإنسان المتعلم وغيره **{رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو**

(١) رسالتنا للدكتوراه- مرجع سابق ص٧٥ وما بعدها.
(٢) سورة المجادلة- الآية ١١ .

الأَلْبَابِ}[١]، كما يقول الرسول ﷺ "من خرج في طلب العلم فهو في سبيل اللَّه حتى يرجع"[٢].

هذا مع ضرورة الاشارة إلى أن العلم في نظر الإسلام يتسع ليشمل كل أدراك يفيد الإنسان[٣] ومع ضرورة أن العلم المقصود هو العلم الذي ينفع في مجالات الحياة، وهذا العلم هو أساس البناء التكنولوجي الذي أصبح لازما للعلمية الإنتاجية.

ب- من حيث التأهيل العملي: والذي يكتسبه الإنسان من خبرته في مجال العمل فأنه يكفي ذلك قول الرسول ﷺ "أن اللَّه يحب العبد المحترف"[٤] أى الذي حرفة أو مهنة اكتسبها من ممارسة العمل ولمدة طويلة.

ج- من حيث التأهيل الديني: ويعني به الاعداد الوجداني للإنسان على هدى الإسلام بحيث يتكون لديه من ذاته الضمير الديني الذي يجعله يراقب نفسه رعاية لرقابة اللَّه عز وجل عليه ويأتي أثر ذلك على الإنتاج في الآتي[٥]:

١- أن لا يتقدم لعمل لا يحسنه وإلا كان غاشا مدلسا لتعاقده على تقديم منفعة لا يمكنه تسليمها.

---

(١) سورة الزمر - الآية ٩ .
(٢) الغزالي -أحياء علوم الدين- ج٢ ص٢٤٥ .
(٣) الشيخ محمود شلتوت (من توجيهات الإسلام) دار القلم ص١٣٦ .
(٤) المناوى -التيسير لشرح الجامع الكبير- المكتب الإسلامي- بيروت ج١ ص٢٧٠
(٥) رسالتنا للدكتوراه - مرجع سابق ص٢٨١ وما بعدها.

٢- المحافظة على وقت العمل لعلمه أن اللَّه يراقبه حتى ولو أخطأت رقابة البشر أو قصرت.

٣- عدم التباطؤ والكسل في أداء العمل لعلمه أن اللَّه سائله عن عمره فيما أفناه.

٤- الوفاء بموجبات عقد العمل امتثالا لأمر اللَّه عز وجل في قوله تعالى **{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}** ولأن أى التزام يتحمله الإنسان سواء كان مصدره عقد قانوني أو التزام يصبح مسئولا عنه دينيا أمام اللَّه عز وجل.

٥- اتقان العمل: بمعنى إحكام العمل وما يتطلبه من مراعاة الجودة والتحسين المستمر للأداء فهو يرتبط بتقليل الوقت الضائع وتخفيض المواد التالفة واتباع الأساليب الجيدة في العمل وذلك يمثل الاتقان في حده الأدنى أو القريب أما حده الأعلى فإنه يتسع للأبتكار والتجديد وتقديم الطرق المثلى في العمل ولذا كان تعبير الرسول ﷺ في الحث على الاتقان بقوله "إن اللَّه يحب احدكم إذا عمل عملا أن يتقنه"[١] وكلما زاد الاتقان زادت درجة الحب وزاد العبد قربا من اللَّه عز وجل، وبالتالي فإن أمام العامل المسلم متسعا لأعطاء كل طاقته للعمل لينال أعلى درجات الحب والقرب من اللَّه.

(١) المناوى -التيسير بشرح الجامع الصغير- ج١ ص٢٦٩ .

وهكذا ننتهى إلى تحديد الإطار العام للمنهج الإسلامي في الإنتاج ولا أدعي أنني استطعت أن أوفي الموضوع حقه فإن مشكلة الإنتاج من المشكلات الكبيرة وما قرره الإسلام بشأنها أكبر وقدرتي أقل من أن أعرض الإسلام في ثوبه الكامل فإن كنت قد أصبت فهذا بفضل اللّه وتوفيقه وإن كنت غير ذلك فلا أبرئ نفسي لأن ما قدمته مجهود بشري يحتمل الخطأ ويشوبه النقصان وحسبى صدق النية في أنني أريد وجه اللّه وإعلاء كلمة الإسلام.